

من أجل الكويت

لندعم
المشاريع
الصغيرة
بنزاهة



الإصدار الثامن
لحملة من أجل الكويت



المشاريع الصغيرة

تكمُن أهمية قطاع المشاريع الصغيرة بارتباطه الوثيق بالتنمية المستدامة، ودوره الحيوي في تنشيط الاقتصاد، وما يخلقه من فرص وظيفية، والارتقاء بمستوى الخدمات إلى جانب الاستخدام الأمثل للموارد المحلية وتحسين مستوى المعيشة، ولا يمكن الوصول إلى بيئة استثمارية جاذبة لرواد الأعمال إلا عن طريق خلق مناخ استثماري سليم خالي من الفساد من الناحية التنظيمية والإدارية والإجرائية.

المشاريع الصغيرة هي كل شركة أو منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا مملوكة من قبل مواطن كويتي بنسبة تصل إلى 80% من رأس المال، لا تزيد تكلفة إنشائها عن 500 ألف دينار كويتي، والمشاريع الصغيرة في الكويت متنوعة في عدة قطاعات مثل القطاع التجاري، والقطاع الخدمي، والقطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، والقطاع الحرفي.





جهات تمويل المشاريع الصغيرة

البنك الصناعي
الصندوق الوطني
البنوك (التمويل الشخصي)

مؤشرات وأرقام

- في عام 2020 حصلت الكويت على درجة 64.4 في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال Ease of doing business 2020 لتحتل بذلك المركز 83 من أصل 190 دولة.
- حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التمويل المصرفي في الكويت بلغت 4.6%.
- يعمل أقل من 7% من القوى العاملة الوطنية الكويتية ما يمثل حوالي 27000 عامل كويتي في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.





- متوسط مدة تقييم المشروع للموافقة عليه في الصندوق الوطني هي 33 يوم من أصل 45 يوم محددة بالقانون بحسب تقرير (الوضع الحالي لمحفظة التمويل) الصادر عن الصندوق الوطني 2020.
- تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت بنحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- يعمل 40% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم، و33% منها تعمل في قطاعات البناء والصناعة.





أعداد المشاريع التي تمت الموافقة على تمويلها مقسمة بحسب القطاعات

(بحسب إحصائية الصندوق
الوطني 2020)

- قطاع خدمي: عدد 565 مشروع بنسبة 40%.
- قطاع صناعي: عدد 178 مشروع بنسبة 12%.
- قطاع زراعي: عدد 31 مشروع بنسبة 2%.
- قطاع حرفي: 67 مشروع بنسبة 5%.
- قطاع تجاري: 579 مشروع بنسبة 41%.





مخاطر الفساد في قطاع المشاريع الصغيرة

- الرشوة من قبل الأفراد والشركات مقابل الحصول على معاملة تفضيلية أو هروباً من عراقيل الإجراءات الحكومية.
- المحسوبية والوساطة في موافقات تمويل المشاريع وتقديم الدعم.
- ابتزاز أصحاب المشاريع للحصول على خدماتهم بالمجان مقابل التغاضي عن بعض مخالفات تلك المشاريع من قبل السلطات الرقابية.
- اختلاسات المال العام من خلال إنشاء المشاريع الوهمية للاستفادة من دعم العمالة.
- مخاطر هدر للمال العام بسبب تعثر في سداد المشاريع لديونها من قروض التمويل المقدمة لها دون وجود ضمانات كافية لاستردادها.
- عدم توفير أراضي أملاك دولة مناسبة مهيئة للمشروعات الصغيرة واحتكار الشركات الكبرى لها مما يرفع تكلفة التأجير على المشروعات الصغيرة.





آثار الفساد في قطاع المشاريع الصغيرة

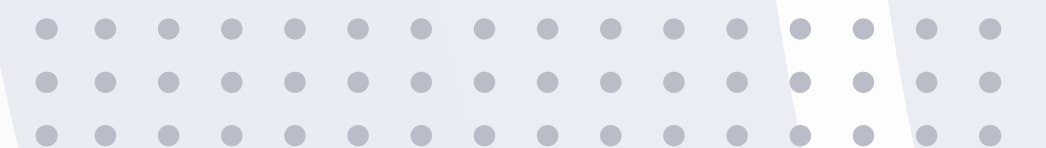
- عزوف المستثمرين ورواد الأعمال عن الاستثمار في قطاع المشاريع الصغيرة أو المتوسطة بسبب تعقيد الإجراءات الحكومية اللازمة للحصول على تراخيص ممارسة النشاط التجاري.
- تشويه صورة الاقتصاد المحلي وعزوف الاستثمارات الأجنبية.
- الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص الناتج عن عدم المساواة بتوزيع الموارد العامة بين أفراد المجتمع.
- استئثار الفساد يجعل من القطاع التجاري بيئة مهيئة لعمليات غسل الأموال، والنصب والاحتيال وغيرها من مظاهر الفساد.
- إهدار المال العام.
- إعاقة النمو الاقتصادي، وعرقلة أهداف التنمية الاقتصادية.





الممارسات المثلى للوّقاءة من الفساد والارتقاء بمستوى سهولة ممارسة الأعمال

- تبسيط الإجراءات الحكومية اللازمة للبدء بنشاط تجاري.
- تفعيل أداة المساءلة وإشراك رواد الأعمال وأصحاب المصلحة بها.
- توعية المجتمع المدني وأصحاب الأعمال عن مخاطر الفساد عامة وبيان آثاره من الناحية الاقتصادية على أهداف التنمية المستقبلية، والدعوة إلى نبذ الفساد وملاحقة مرتكبيه.
- توفير بيئة استثمارية جاذبة وتقديم الدعم اللازم للمشاريع وتسهيل بيئة ممارسة الأعمال.
- الشفافية المطلقة والرقابة المحكمة فيما يخص تقديم الدعم والتمويل للمشاريع.





من أجل الكويت ... لندعم المشاريع الصغيرة بنزاهة



نزاهة Nazaha

استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

